وما كنا، أيضاً، لنعير هذه التصريحات الفلسطينية وزناً كبيراً، أو نتعرض لها، لو كان الحديث يدور، مثلاً، حول الدعوة الى «حوار»، أو المطالبة بـ «وحدة وطنية»، لا تؤخر او تقدم كثيراً. بل يمكن ان نتغاضى، ولو آنياً، عن المبالغات التقليدية، وما تتضمنه من ليّ يد الحقيقة، باطلاق لفظة «انتفاضة» على ظواهر مقاومة هنا، وهناك. أما وأن الحديث يدور حول قضايا تتعلق بما يسمى «جوهر الصراع» مع العدو الصهيوني، فهو ما لا يجوز المرور عليه مرّ الكرام او تركه لـ «مصادر» غير محددة الهوية لـ «الافتاء» بشأنه؛ بل ينبغي ان يكون، على الأقل، موضع نقاش ودراسة وأخذ ورد، لدى مختلف الدوائر والاتجاهات، حتى الوصول الى القرار السويّ، دون تسرع، لما للمسألة من أهمية، في وجوهها العديدة.

وانطلاقاً من هذه الخلفية، وعلى أرضيتها، يبدو ان المواقف الفلسطينية الآنف ذكرها، المعارضة لاشتراك سكان القدس العربية في انتخابات البلدية، ليست، عملياً، مواقف؛ بمعنى انها لم تتخذ من قبل هيئات معتمدة، او أنها لم تدرس بما فيه الكفاية، وجاءت ارتجالاً. وسواء أكان هذا او ذاك، وعلى طريقة وضع العربة قبل الحصان، أي اعلان الرأي قبل تقديم الحيثيات والمبررات، يبدو هذا الموقف الفلسطيني متسرعاً وخاطئاً، وبالتالي ينبغي تغييره، ولو لسبب بسيط للغاية: اذا لم تنجم أي فائدة عن مثل هذا النشاط، فانه لن يؤدي، أيضاً، من جهة أخرى، الى أي ضرر؛ ولذلك، لا ضرورة لمعارضته وتحميل الموضوع، بأسره، أكثر مما يتحمله.

نصفا الكأس ـ الفارغ والملآن

لا شك في أن اشتراك سكان القدس القديمة العرب، في الانتخابات لبلدية القدس، ليس مسألة هامشية. كما ان آثارها لا تقف عند ما أشرنا اليه، وبالتالي لا يمكن البتّ بها بسهولة. فالموضوع يمس قضايا مهمة، لها انعكاساتها بعيدة المدى، المحلية والاقليمية، بل والعالمية. وقبل محاولة الوقوف على أبعادها، من الضروري توضيح خلفياتها.

ولعل المعيار الاول، والأساسي، الذي ينبغي القياس بموجبه في مثل هذه الحالة، او ما شابهها، هو ذلك الكامن في القول المأثور: أهل مكة ادرى بشعابها. وبلغة أخرى، يُفترض ان أي تجمع فلسطيني، سواء أكان في داخل الوطن المحتل قديماً قديماً (أي سنة ١٩٤٨) وقديماً دون تكرار (أي سنة ١٩٦٧)، أو خارجه، هو أكثر قدرة من سواه على تشخيص المشاكل التي تواجهه وكيفية مجابهتها، او التعاطي معها، أو استنباط مختلف الطرق والوسائل لحلها، دون أي تدخل من هنا او هناك، بما في ذلك تدخل «الممثل الشرعي الوحيد» او ممثليه الرئيسين، أو الفرعيين. وكل ذلك يُفترض ان يُعتبر صحيحاً ونافذ المفعول، ما دام نشاط تلك التجمعات الفلسطينية لا يتعارض مع ما يسمى «الثوابت الفلسطينية»، أي انه لا يمس المصلحة الفلسطينية العامة وأهداف النضال الفلسطيني الرئيسة.

ويبدو لنا ان هذه الشروط، كافة، متوفرة في هذه الحالة.

صحيح انه في الامكان القول ان مثل هذا الأمر لا يمكن ان يبتّ فيه بمثل هذه السهولة، واستناداً الى مثل هذه القاعدة فقط، اذ يمكن ان تكون له، أيضاً، انعكاساته السلبية؛ الا أنه صحيح، أيضاً، ان للمسألة نواحيها الايجابية. ويبدو ان هذه الحالة أشبه بمثل الاثنين اللذين ينظران الى كأس نصفها ملأن، فلا يرى اولهما الا النصف الفارغ، بينما لا يرى الثاني الا النصف الملآن. واذا كان الواجب يفرض علينا ان لا نتجاهل أياً من النصفين، نرى في الوقت ذاته ان النصف الملآن